Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (6), Issue (16) : 30 Apr 2022
P: 1 - 20
ISSN: 2522- 3399
مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (6)، العدد (16) : 30 إبريل 2022 م
ص: 1 - 20

Developing a System of Quality Assurance and Academic Accreditation System for Yemeni Universities in the Light of relevant International Experiences

Abdulrahman Mohammed Al- Sharjabi
Faculty of Education || Sana'a University || Yemen
Sameera Saleh Al- Matari
Ministry of Education || Yemen
Mohammed Ali Al- Shibani
Faculty of Education || Ibb University || Yemen

Abstract: This research aims to develop quality assurance and academic accreditation system for Yemeni universities based on relevant practice and experience of other countries. The researchers used descriptive analytical research in which the documentation on the quality assurance and academic accreditation practices of the Yemeni universities compared with the existing international practices documented in the available literature studies. The researchers used quality assurance and accreditation systems of the United Kingdom, France, Holland, United States of America. Accordingly, the researchers proposed a quality assurance and accreditation system for Yemeni universities. The system consists of six areas such as funding, dissemination of quality and accreditation culture, infrastructure (building, furniture, equipment), lecturer (teaching techniques and methods), programs and syllabus, and scientific research. At the end of the research, the researchers suggested number of recommendation to provide suitable materialistic, human and financial to implement the quality assurance and academic accreditation system; independent structure from Ministry of higher education; focus on output and connect it with community needs and labor market; update periodically the standards in line with international experiences; in addition to complementary research in the subject of the research.

Keywords: Quality Assurance- Academic Accreditation- International experiences- Areas of accreditation- Yemeni universities.

تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العالمية

عبد الرحمن محمد الشرجبي
كلية التربية || جامعة صنعاء || اليمن
سميرة صالح المطري
وزارة التربية والتعليم || اليمن
محمد علي الشيباني
كلية التربية || جامعة إب || اليمن

المستخلص: هدف البحث إلى تطوير نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في ضوء الممارسة الحالية في اليمن، وتجارب بعض الدول، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على تحليل المحتوى لمجموعة من الدراسات والتقارير لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ومقارنتها بتجارب عالمية لبعض الدول المتقدمة في مجال الاعتماد الأكاديمي (المملكة المتحدة- فرنسا- هولندا– الولايات المتحدة الامريكية)، ومن خلال ذلك اقترح الباحثون نموذجا لنظام اعتماد أكاديمي للجامعات اليمنية مُكون من ستة مجالات هي: التمويل، ونشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي، والبنية التحتية (المبنى، الأثاث، والتجهيزات)، والأستاذ الجامعي (أساليب التدريس وطرائقه)، والبرامج والمقررات الدراسية- البحث العلمي. وفي نهاية البحث قدم الباحثون عدداً من التوصيات لتوفير الإمكانات المادية، والبشرية، والمالية الملائمة لتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وإيجاد هياكل وأجهزة مستقلة عن وزارة التعليم العالي لإدارة النظام، والتركيز على المخرجات وربطها بالاحتياجات المجتمعية، وسوق العمل، وتحديث المعايير بشكل دوري وبما يتلاءم مع التجارب العالمية، إضافة لمقترحات ببحوث مكملة في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة- الاعتماد الأكاديمي- التجارب العالمية- مجالات الاعتماد الأكاديمي- الجامعات اليمنية.

المقدمة.

فرضت التحديات المعاصرة احتدام شدة المنافسة بين الجامعات، والسعي نحو ما يضمن بقاءها، واستمراريتها، وذلك عند الاعتراف ببرامجها، ومخرجاتها، وذلك الاعتراف هو ما يقدمه الاعتماد الأكاديمي، بما يمثله هذا النظام من كونه مدخلاً لتحقيق الجودة وضمانها، بوصفه طريقة تحسين جودة المُخرج الذي سوف يُسهم في نماء المجتمع وتطوره.

وقدمت الدول العالمية نداءً عاجلاً لمؤسسات التعليم العالي التي ليست على طريق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بسرعة الالتحاق بالتوجهات العالمية نحو الاعتماد الأكاديمي من خلال تكريس الأربعة المفاهيم الرئيسة التي تشمل التكتل، والتنوع، والخصخصة، والتدويل (Bernhard, 2012)، وينتج عن تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تبني استراتيجية قائمة على استخدام وسائل تحقق فعال للاتصال، مع توخي مبدأ المشاركة بهدف تقليل رد الفعل الناجم عن مختلف جهات أصحاب المصالح، لجعل الجودة تتم في إطار حوكمة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع الأطراف (الشريف، 2017)، ومن هذا المنطلق حرص الباحثون في هذا البحث على تطوير نظام لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وبما يتلاءم مع الواقع اليمني، ليسير وفق ركاب التقدم والتطور السائد في العالم.

مشكلة البحث:

أشارت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وخطة العمل للأعوام 2006 – 2011م، وتقارير جودة التعليم العالي في اليمن لأعوام متعددة إلى أن هناك تدنياً في مستوى التعليم الجامعي، وغياب للمعايير المُنظمة للأداء الجامعي من (مدخلات، وعمليات، ومخرجات) ووجود العديد من المعوقات الإدارية، والمالية والتنظيمية، وضعف نظم القبول، ونقص الإمكانات المادية والبشرية، وضعف مستوى الخريجين في بعض التخصصات (باصرة، 2009)، فضلا عن أن الجامعات اليمنية لم تحصل على مراتب متقدمة في تصنيف (Webometric, 2021)، وهذا يشير إلى حاجة الجامعات اليمنية للعمل على تحسين أدائها، وقد أُجريت- أيضاً- العديد من الدراسات المحلية التي ناقشت أداء الجامعات ومعوقاتها من خلال النظام القائم لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التي أكدت ضرورة النظر في إعادة صياغته بصورة أفضل لتحسين الاداء، فقد أشارت دراسة الشرجبي والمطري (2020) إلى وجود عدد من المعوقات التي حالت دون تطبيق فعال لنظام الاعتماد الأكاديمي من حيث عدم وجود استقلالية مالية لمؤسسات التعليم العالي، فضلا عن أن المعايير تركز على المدخلات، والعمليات أكثر من اهتمامها بالمخرجات، ونواتج التعلم،

وتنحصر في حيز الأطر العامة، والتنظيمية ولا تحاول الدخول إلى المناطق الحرجة، مثل: قاعات التدريس، والمعامل، والمختبرات حيث يحدث التعلم، وتكون التحديات الكبرى للنظام التعليمي، كما أكدت دراسة (عبيد، 2015) على مجموعة من المشاكل أهمها: ضعف في عدد من الجوانب، مثل: التجهيزات، وقواعد البيانات، والنشاطات العلمية والمعامل، أما (الشرجبي، والمطري، 2021) فأوردا جملة من المشكلات في مجال البحث العلمي، مثل: ضعف تقديم الخدمات البحثية للباحثين، والتمويل، مثل عجز الجامعات عن توفير تمويل لتلبية متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وكذلك أكدت (حمزة، 2012)، على أنه على الرغم من إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وإصدار اللائحة التنظيمية للمجلس، وتحديد نظام معايير الاعتماد؛ الا أن الواقع يكشف ضعف مفهوم ثقافة الجودة رغم كل المؤتمرات الإقليمية والمحلية، حيث ما زلت الرؤية غامضة لا تنبئ عن وجود فلسفة واضحة في سياق تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (حمزة، 2012، 47)، أما (المعمري، 2017، 58)، فيؤكد على تدني مستوى الجودة في الجامعات اليمنية – بدرجات متفاوتة – نسبة للجامعات في الدول العربية والغربية. وبناء على تلك الدراسات السابقة الذكر خصوصاً التي أُجريت في السنوات الأخيرة مثل دراسات الشرجبي والمطري في (2020)، و(2021)، التي أشارت إلى وجود بعض الخلل في نظام الجودة والاعتماد في الجامعات اليمنية في جوانب متعددة، التي اثرت بدوره في أداء الجامعات اليمنية، فقد اقترح الباحثون في هذا البحث بناء نظاماً مبنياً على تجارب بعض الدول المتقدمة لاستيعاب مواطن الخلل وعلاجها الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين الأداء في الجامعات اليمنية.

أسئلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما النظام المقترح لتطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في ضوء التجارب العالمية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما تجارب الدول حول العالم في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟
2- ما واقع تجربة اليمن في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟
3- ما مكونات النظام المقترح لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

تقديم مقترح تطويري لنظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في ضوء التجارب العالمية؟

ويتفرع عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على تجارب بعض دول العالم في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
2- التعرف على واقع تجربة اليمن في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
3- تحديد ملامح ومكونات النظام المقترح لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

- هناك عدد محدود من البحوث المحلية التي اهتمت بموضوع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهو من المواضيع المهمة التي تسهم في تحسين التعليم العالي في الجامعات اليمنية، ولذا ستسهم هذه الدراسة في تقديم مقترحات سيكون لها دورها في تطوير نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية وتحسينها.
- قد يُثري المكتبة العربية بشكل عام، واليمنية بشكل خاص حول موضوع يُعد من مواضيع الساعة على المستوى العالمي.
- قد يُسهم في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، وهو ما سوف سينعكس بدوره على تطوير العملية التعليمية على مستوى الجامعات اليمنية (الحكومية، والأهلية) التي تُعد الهدف النهائي للنظام.
- يُسهم في تقديم صورة عن واقع تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجهات المعنية ويضع بعض المقترحات اللازمة لتعديله، بما يتوافق والتغيرات المتسارعة في العالم التجارب العالمية الناجحة.
- قد يسهم في لفت أنظار الباحثين للتوجه للبحث في هذا المجال الحيوي والمهم، وبما يؤدي إلى تطويره من جوانبه المختلفة.

2- منهجية البحث.

استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي؛ بأسلوب تحليل المحتوى لمجموعة من الدراسات العربية والمحلية، التي تناولت نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وكذلك الأدبيات التي أوضحت تجارب الاعتماد الأكاديمي في البلدان المختارة للدراسة، وهو المنهج الأكثر مناسبة لموضوع الدراسة، نظراً لوجود وثائق وأدبيات تفي بغرض البحث وتحقق أهدافه.

ويؤكد (أبو زينة واخرون، 2007، 264) على أن الوثائق في هذا النمط من البحث هي مصدر أساسيٌ للبيانات التي سيتم جمعها، ومن ثم تحليلها، وتم تحليل المحتوى تحليلاً تفسيرياً يعمل على وصف الظاهرة، أو الحدث ومعرفة عوامله الأساسية، وأسبابه، وكل ما يُمكن من فهم الظاهرة (عبيدات وأبو السميد، 2002، 217)، وهو ما سعى الباحثون من خلاله في هذا البحث، وذلك بتحليل الوثائق التي تحتوي على تجارب تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية وفي بعض الدول المتقدمة في هذا المجال ، وهي : المملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية بغرض الوصول الى أنموذج مقترح لنظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الذي يعمل على معالجة سلبيات النظام القائم ودعم إيجابياته وتطويرها.

حدود البحث:

يقتصر البحث على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** تقديم تصور مقترح لتطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية مبني على خبرات النظام في الجمهورية اليمنية وبعض الدول المتقدمة.
- **الحدود المكانية:** مؤسسات التعلم العالي في الجمهورية اليمنية- الجامعات- التي ستعمل على تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي.
- **الحدود الزمانية:** العام الجامعي 2020- 2021م.

مصطلحات البحث:

- **تطوير:** يُعرف لغةً- في معجم المعاني الجامع (2021) بأنه: "التعديل إلى ما هو أفضل، ويُعرف اصطلاحاً بحسب (Carter, 1973) بأنه عملية موجهة نحو التغيير ونحو النمو في البيئة، أو الوظيفة، أو التنظيم مما يحقق التكامل والكفاية، ويشير الاعتماد عموماً إلى السلطة الحكومية الرسمية المعطاة لمؤسسات منح الدرجات العلمية" (عبد الرؤوف، 2014، 325).
  - ويُعرف لغرض هذا البحث بأنه: "الأسلوب المنظم الذي يُتبع للوصول إلى مستوى متقدم في نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية بغرض تحسينه والاستفادة منه بصورةٍ أفضل".
- **نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي:** "هو عملية أو إجراء يضمن للمؤسسة التعليمية اعترافاً صريحاً من جهة مختصة بالتقويم من خلال تحقيقها للمعايير المطلوبة المحددة من قبل الجهة التي تمنح الاعتراف وتتحقق من خلال إجراءات تنفذها المؤسسة ويتم التحقق منها بمؤشرات من خلال فريق من خارج المؤسسة (العمر، 2007).
- ويُعرفه (Coffey & Millsaps , 2004) بأنه: "نظام اعتماد أكاديمي رسمي مكون من خطوات محددة ومتتالية ومرتبطة بعضها ببعض؛ ويُطلب فيها من الجهة التي تسعى للاعتماد اتباعها وفق معايير محددة ويتم التأكد من تحققها من خلال فريق تقويم تحدده الجهة الرسمية، ومن خلاله يتم إصدار الاعتراف الأكاديمي".
  - **وإجرائياً؛** في هذا البحث يُعرف بأنه: "نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المعتمد من الدولة لمنح المؤسسات الأكاديمية الاعتراف باتباعها أفضل الممارسة المطلوبة وفق معايير محددة سلفاً لتحقيق خدمة تعليمية بجودة عالية".

3- الإطار النظري والدراسات سابقة.

أولاً- لإطار النظري:

كان أول ظهور للاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تعدد المؤسسات التعليمية وتباينها، وعدم وجود نظام معايرة مركزي في عام (1871)، وبمبادرة من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة ميتشجان (Michigan University)، حيث قاموا بزيارة لمؤسسات التعليم الثانوي بالولاية بهدف التأكد من أنها على قدر من الكفاءة والتميز الذي يسمح بقبول خريجيها في الجامعة دون الخضوع لاختبارات قبول، ثم قام المسؤولون عن المؤسسات التعليمية الثانوية في ولاية نيو انجلاند (New England) وأقاليم أخرى بالشروع في تنظيم هيئات إقليمية للاعتماد، وذلك بهدف التغلب على مشكلات المعايير والقبول (حناشي وآخرون، 2019).

وظهرت أول مؤسسة في مجال الاعتماد الأكاديمي عام (1885)، وعرفت باسم جمعية نيو انجلاند للكليات والمؤسسات التعليمية الثانوية (ASC)، وبذلك ظهرت فكرة الاعتماد الأكاديمي من تعاون تطوعي مشترك بين الجامعات والمؤسسات التعليمية، بهدف تحسين الوضع التربوي ومناقشة بعض القضايا المهمة، وكان نتيجة هذا التعاون تطوره إلى إنشاء جمعيات إقليمية للاعتماد الأكاديمي تشترك فيه أكثر من ولاية (خليل، 2011)، وقد ظهرت ضرورة تطبيق ضمان الجودة في التعليم نتيجة لدواع ومبررات يمكن إجمالها بما تم توضيحه من قبل (المليجي، 2011)، و(عبد الرؤوف، 2014)، وكما يأتي:

- الطلب المتزايد على مؤسسات التعليم العالي، وحدوث تنوع كبير في أهداف التعليم، ومجالاته، وبرامجه، وأنماطه في وقت شحت فيه الموارد المالية للمؤسسات بشكل عام.

- تدني مستوى الأداء داخل المؤسسات التعليمية، وعدم ملاءمة المعايير الأكاديمية الموضوعة للواقع نتيجة التوسع الهائل فيها، وعدم قدرتها على توفير المخرج الكافي والجيد الذي يتطلبه سوق العمل.
- الثورة المعرفية والتقنية التي غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه، وأوجدت مجتمعاً ذا إنتاج كثيف للمعرفة.
- ازدياد التنافس بين المؤسسات الجامعية على استقطاب الطلبة، وعلى الحصول على دعم مالي من الحكومات أو الشركات الكبرى، أو الوكالات الدولية المانحة، وساهم في حدة التنافس ظهور مؤسسات التعليم الجامعي الأهلية التي فرضت نفسها على المجتمع العالمي، مما أوجب وجود مبدأ المحاسبية العامة بهدف ضمان جودة الحصول على مخرجات تعليمية تتناسب مع التوقعات المجتمعية.

ويشير (حيدر، 2016) إلى أن مؤتمر اليونسكو الذي عقدته في باريس عام (1998) أكد على الأهمية الكبيرة للاعتماد الأكاديمي في تطوير التعليم الجامعي وتحسينه من خلال توصياته، والتي تمثلت فيما يأتي:

- التوسع في نشر التعليم العالي.
- تحسين جودة مناهج التعليم العالي.
- تعزيز دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- تشجيع الأبحاث، والأنشطة التنموية في مجال التعليم العالي.
- تحسين نوعية التعليم العالي.
- زيادة فعالية إدارة التعليم العالي وتمويله.
- توفير التنمية المهنية لمنتسبي التعليم العالي، وتحسين أوضاعهم.
- زيادة التعاون، وتبادل المعلومات في مؤسسات التعليم العالي.

إضافة إلى ما سبق، أشار (حديد، 2010) أن زيادة الاهتمام بالجودة والاعتماد الأكاديمي في المنطقة العربية كان بتأسيس الشبكة العربية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم في بلجيكا عام (2007)، وهي منظمة دولية تنتمي إلى اتحاد الجامعات العربية، وغايتها الأساسية النهوض بمستوى جودة التعليم بالتركيز على العالم العربي.

معايير الاعتماد الأكاديمي:

تختلف معايير الاعتماد الأكاديمي من دولة لأخرى، بل أحيانا من جامعة لأخرى ومن برنامج لآخر؛ إلا أنها تدور حول ثلاثة محاور رئيسة هي: (المدخلات – العمليات – المخرجات) وهي المحاور التي تعمل عليها الجودة في كل المنظمات، وتلك المحاور تتضمن جميع عمليات ضمان الجودة في كل أقسام المؤسسة التعليمية، كما تتضمن محكات لتقييم جودة المدخلات، والعمليات، والمخرجات (نواتج التعلم) مع التركيز بصورة أكبر على النواتج.

ويُقصد بالمعايير الحد الأدنى من المعارف، والمهارات المطلوب تحقيقها من خلال البرامج التعليمية المختلفة، والتي تعدها جهة رسمية بالاستعانة بخبراء متخصصين، وتتمثل أهميتها في جوانب محددة ذكرها أكثر من مرجع منها: (مجاهد، وبدير، 2006)، و(الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، 2013)، و(عبد الرؤوف، 2014)، و(عمر، 2016)، وكان تركيزها في المجالات الآتية:

1- ضمان الممارسة الجيدة للمهن المختلفة.
2- تشكيل نظام سليم لعملية التقويم على مستوى الجامعة، ومستوى الدولة.
3- التحسين المستمر للعمليات الإدارية، والتعليمية.
4- وضع معايير أداء لنوعيات التعليم المختلفة.
5- ضمان درجة معقولة من الجودة في أداء الجامعات.

6- يضمن للجامعة خصوصيتها، وتفردها، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف الملائمة لحاجات المجتمع.
7- يتيح للجامعة معرفة مواقع القوة، والضعف في برامجها، وما نوع العائد النهائي من هذه البرامج، ويساعدها على وضع الاستراتيجيات المناسبة للتطوير والتقدم.

ثانياً- الدراسات السابقة:

لأهمية موضوع الاعتماد الأكاديمي ودوره الكبير في ضمان جودة التعليم العالي، فقد تناوله عدد من الباحثين، وسيتم هنا استعراض أحدث الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث، وترتيبها من الأحدث إلى الأقدم كما يأتي:

- **دراسة (الشرجبي، والمطري، 2021):** وهدفت إلى تحديد معوقات الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، من وجهة نظر خبراء الجودة والاعتماد، واستخدم الباحثان أسلوب الدراسات المستقبلية (دلفاي)، من خلال العمل مع (26) خبيراً، ممن عملوا في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية والأهلية في اليمن، جرى اختيارهم باستخدام عينة كرة الثلج، وطُبقت الاستبانة في جولتين بغرض الخروج بنسبة اتفاق عالية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي، وتوصلت النتائج إلى وجود قصور في عمليات البحث العلمي وخدمة المجتمع عن القيام بدورها في تحقيق الاعتماد الأكاديمي، وعدم وجود خريطة بحثية محددة للبحث العلمي على مستوى التخصص، وضعف تقديم الخدمات البحثية للباحثين، وزيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي، ومثلت المعوقات المالية عائقاً لتطبيق الاعتماد الأكاديمي؛ لعجز الجامعات عن إيجاد موازنة مالية لتوفير متطلبات الاعتماد الأكاديمي.
- **وكذلك دراسة (الشرجبي، والمطري، 2020):** التي هدفت إلى تحديد معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ولتحقيق هذا الهدف عمل الباحثان على تحليل الدراسات والأدبيات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي، وكذا تحليل وتصنيف تقارير مجلس الاعتماد الأكاديمي بأسلوب تحليل المحتوى، وذلك للخروج بأهم المعوقات، وقد تم تبويبها تحت أربعة عناوين رئيسة، هي: معوقات قيادية منها: "ضعف كفاءة الإداريين، وكذلك بعض القيادات الأكاديمية، وهيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي، الخوف من التغيير، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات. معوقات تنظيمية، منها: تقادم الهياكل الإدارية، والتشبث بقيم وثقافة تنظيمية يصعب الانفكاك منها، والاعتماد على المركزية، وإضعاف دور مجموعات العمل والمجالس، وضعف الثقة في أعضاء هيئة التدريس. معوقات تعليمية ومعرفية أهمها: التعليم المعتمد على التلقين، والاستظهار، بدلاً من التحليل، والاستنتاج، والابتكار، وضعف إدراك مفهوم (التعلم مدى الحياة)، والطابع التقليدي لأساليب التدريس، ومعوقات البحث العلمي، وخدمة المجتمع ومنها: انحصار البحث العلمي بغرض الترقية، والتأليف لغرض الكسب المالي، وضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية، وزيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي. وفي نهاية البحث قدم الباحثان مجموعة من التوصيات والخطوات العملية لمعالجة المعوقات وتفاديها.
- **دراسة (أمين وآخرون، 2020):** وهدفت إلى تحليل أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في بعض الدول الغربية (الولايات المتحدة الامريكية – فرنسا – المملكة المتحدة)، والعربية (جمهورية مصر العربية – الأردن – الامارات)، واستخدم الباحثون منهج الدراسة المقارنة للخروج بنتائج المقارنة والتي كان أهمها: أن الدول الغربية يوجد فيها مجالس أو هيئات تُدير عمليات الاعتماد مستقلة تماماً عن وزارة التعليم العالي، أو أي وزارة حكومية،

بل تتبع إما رئاسة الدولة أو مجلس الشورى، ولها ميزانية مستقلة، بينما في الدول العربية فالمجالس غير مستقلة بل تتبع وزير التعليم العالي وليس لها ميزانية مستقلة.

- **ودراسة (كلاع، 2020):** وعملت على التركيز على ضرورة تطوير متطلبات الاعتماد الأكاديمي- كوسيلة لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر- من خلال بيان مؤشرات غياب تكريس مدخل الجودة الشاملة، وتقييم جودة مؤسسات التعليم العالي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها: غياب ثقافة التقييم والجودة كون الجودة ليست هدفاً معلناً في سياسة الجامعة، بالتالي لم يكن مؤشر قياس نجاح، وفعالية المؤسسة، ومن النتائج قلة مستوى التدريب، وتكوين العاملين الفاعلين المكلفين بتطبيق إجراءات الاعتماد، وضعف الإمكانات التنظيمية والمادية الضرورية لتنفيذ عمليات التقييم الداخلي.
- أما **دراسة (بو حديد، 2020):** فهدفت إلى دراسة ضمان جودة التعليم العالي، وتحديد ماهية الاعتماد الأكاديمي، ودوافع الاهتمام بتطبيقه في مؤسسات التعليم العالي العربية، والتعرف على بعض التجارب العربية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج الجامعات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن اهتمام الدول العربية بضمان الجودة، وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي يساهم في النهوض بمؤسسات التعليم العالي فيها، وينعكس ذلك على مخرجاتها من الخريجين المؤهلين، والمزودين بالعلم، والمعرفة، والمهارات، والخبرات الأكاديمية والتربوية التي تمكنهم من الانخراط في سوق العمل محلياً، وعربياً، وعالمياً، والقيام بالأعمال الموكلة إليهم بتميز، وإبداع.
- **أما دراسة (حسين، وبكار، 2019):** فهدفت إلى تقييم درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر هيئة التدريس، وطلبة الدراسات العليا، وكانت عينة الدراسة (151) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، و(286) باحثاً من طلبة الدراسات العليا، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود فروق دالة إحصائياً وفقاً لمتغيري (النوع، المهنة) في العوامل الأربعة، التي تُمثل مقومات تفعيل مخرجات الاعتماد الأكاديمي، كما أتى ترتيب هذه العوامل وفق آراء عينة الدراسة كالآتي: جاء في المرتبة الأولى في الأهمية عامل بيئة التعليم والتعلم، وفي المرتبة الثانية عامل الدعم، ويليه عامل التقويم، وفي الترتيب الرابع والأخير في الأهمية عامل الحوافز.
- **ودراسة (Ali, Ahmad, Zakaria, Arbab, & Badr, 2018)** التي هدفت إلى مقارنة البرامج الأكاديمية في أربع دول، وفقاً لمعايير ضمان الجودة، المطورة من جمعية ضمان الجودة الأوربية التي تركز على ضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، سعت الدراسة في هدفها الرئيس الى الحصول على أوجه الاتفاق، والاختلاف، واختبار الثبات في استخدام المصطلحات المستخدمة التي قد توجد حاجزاً للتعاون الدولي لتطوير معايير عالمية شاملة لنظام ضمان الجودة. تم تنفيذ الدراسة كبحث مكتبي كمنهجية لإجراء الدراسة، واجريت المقارنات للكشف عن أوجه الشبه، والاختلاف في معايير برامج ضمان الجودة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه بالرغم من التوافق الكبير في المعايير المستخدمة، إلا إنه توجد اختلافات أساسية.
- وكذلك **دراسة (العتل، 2018):** التي هدفت إلى الإفادة من نظم ضمان الجودة والاعتماد في الجامعات الإنجليزية لتحسين نظام ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في الجامعات الكويتية، من خلال التعرف على الأسس الفكرية لنظم ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، والتعرف على ملامح نظم ضمان الجودة والاعتماد في الجامعات الإنجليزية، والوقوف على واقع نظم ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي بدولة الكويت، واستخدم الباحث المنهج الوصفي- باستبانة طبقها على (68) فرداً من القيادات الأكاديمية في جامعة الكويت، و(160) فرداً من القيادات الإدارية، وتوصل إلى نتائج أهمها: يساعد التقويم الخارجي على تحقيق

التنمية المهنية للعاملين في الجامعة، كما تستعين الجامعة بالهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم في إجراء عملية التقييم الخارجي، وتتبع الجامعة آليات محددة وواضحة للتقويم الذاتي.

- **ودراسة (بركات، 2017):** التي هدفت إلى استطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الفلسطينية حول مجالات الاستراتيجية المقترحة للاعتماد الأكاديمي، وتكونت عينة الدراسة من (69) عضو هيئة تدريس وزعت عليهم استبانة مكونة من (9) مجالات، وخلصت النتائج إلى: اتفاق أفراد عينة الدراسة كان كبيراً ومرتفعاً على المجالات: "الرؤية – والأهداف – والبرامج الدراسية"، بينما كانت نسبة الاتفاق متوسطة على المجالات: "الإدارة – والخدمات الطلابية – ونظام التقويم، والاختبارات،" وكانت تقديرات أفراد العينة منخفضة على المجالات: "التجهيزات – وشروط القبول، والتسجيل،" وكذلك نسبة اتفاقهم حول تحديد مدى الأهمية للمجالات المقترحة في الاستراتيجية التطويرية للاعتماد الأكاديمي.
- **وفي الجزائر أجرت (الشريف، 2017):** دراسة هدفت إلى تحديد مدى ملاءمة الخيارات التي اتخذتها السلطات الجزائرية في سبيل بناء نظام جودة التعليم العالي، واستخدم الباحث منهج البحث الوصفي التحليلي، وطبق استبانة أجاب عنها (100) أستاذ جامعي، وكانت أهم نتائج الدراسة هي: اتفاق أفراد العينة على أن خيارات تحديد أهداف، ومجال، ومراحل، وأجهزة تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر جاءت وفقا لمقترحات لجان وخبراء محليين ودوليين في هذا المجال بما يتلاءم مع خصوصيات هذه المنظومة، مع التحفظ على الخيارات المتعلقة بآليات نظام ضمان الجودة والتي أحصت جملة من الآليات الفعالة كمرحلة مؤقتة، كما أكدت الدراسة على ارتكاز التعليم العالي في الجزائر على خلق هيئات وطنية ممركزة تهتم بمجال بناء وتطوير ومراقبة نظام ضمان الجودة، ومتابعة آليات التقييم ضمن السياسات العامة للتعليم العالي، وأجهزة غير ممركزة تنشأ على مستوى كل مؤسسة أو كلية يتمحور دورها الأساسي في قيادة إجراءات التقييم الداخلي؛ غير أن ذلك يبقى غير كاف لتحقيق شفافية واستقلالية أكثر في التقييم دون اعتماد أجهزة أو هيئات أو لجان خبراء مستقلة عن وزارة التعليم العالي.
- **وفي الجزائر- أيضاً- هدفت دراسة (عبيد، 2017):** إلى التعرف على الدور الفعال لهيئات الاعتماد لضمان جودة مخرجات التعليم العالي من خلال تناول مفهوم الاعتماد الأكاديمي، ومعاييره، وخصائصه، وأهدافه وتسليط الضوء على مفهوم الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للوصول لمجموعة من النتائج، أهمها: أن الاعتماد يُمثل ضرورة لضمان جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي، كما يُعد تطبيقه من العوامل المهمة التي تساعد في الارتقاء بالعملية التعليمية، فضلا عن أن أي اعتماد يُعزز الثقة بين الدولة، والمجتمع بالبرامج الأكاديمية، والمستوى المؤسسي المطلوب للجامعات، وبقية الخدمات، والأنشطة التي تقدمها الجامعة، وأن جوهر عملية الاعتماد هو "تقويم جودة المستوى التعليمي، والأداء المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي.
- **أما في اليمن فهدفت دراسة (المجاهد، 2017):** إلى معرفة مستوى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وعلاقتها بمستوى جودة الخدمة التعليمية بجامعة ذمار في اليمن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، متوصلاً إلى أن معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المتمثلة في (رسالة الكلية، وأهدافها، ومخرجات التعليم، وبنية البرامج الأكاديمية، والبنية التنظيمية، والإدارية، والبنية المادية للكليات، والموارد المالية للبرامج الأكاديمية وإدارتها) تساهم في إحداث التغييرات على جودة الخدمة التعليمية، كما وضحت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً في إجابات أفراد العينة، حول مستوى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد

الأكاديمي تُعزى لمتغيرات (النوع، الدرجة العلمية، التخصص، الكلية، سنوات الخبرة، عدد الدورات في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي).

- **دراسة (Bernhard, 2012):** التي هدفت إلى التعرف على التطورات الإضافية ذات الصلة بنظام التعليم العالي دولياً، وشملت الدراسة منظمة التعاون والتنمية (OECD) الآتية: (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، استراليا، فلندا، ألمانيا)، وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع أنظمة التعليم العالي التي تم دراستها وتحليلها، هي تحت التحول، وتحظى بحوافز كبيرة من أجل أن تُحسن بصورة واضحة من وضع نظام ضمان الجودة وسيره في جامعاتها، وأكدت الدراسة على أنه لا يوجد حل واحد هو الوسيلة الأكثر مناسبة لجميع الدول، حيث يظهر النهج الوطني، ومحاولة اتباع الخصوصيات الوطنية، والتطورات الدولية في الوقت نفسه، واتضح من نتائج الدراسة أن جميع الدول التي شملتها الدراسة، تهدف إلى زيادة التعاون الدولي لاستقطاب المزيد من الطلبة من الخارج؛ لتوليد مزيد من الدخل للجامعات مع التأكيد على النهج الوطني، وعلى أن تكون نظم الجودة في أفضل استعداداتها، وأن تكون موجهة وبصورة متزايدة نحو التنافسية في السوق، مع توليد مصادر دخل مختلفة، مثل رسوم الطلبة الدوليين، وعقود الأبحاث مع الشركاء الدوليين ليحافظ التعليم العالي على جودته، وموارده المالية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يوجد أوجه تشابه واختلاف بين البحث الحالي وبين الدراسات السابقة – 13 دراسة- يمكن تلخيصها في الآتي:

- **من حيث الهدف:** تقارب البحث الحالي _ إلى حد ما _ في الهدف العام "تطوير نظام الاعتماد الأكاديمي"، مع دراسة (كلاع، 2020)، وتشابه في الهدف الفرعي "التعرف على تجارب الدول في تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي" مع دراسة (بو حديد، 2020) ودراسة (أمين وآخرون، 2020).
- **من حيث منهج البحث:** اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما هو في معظم تلك الدراسات، مثل دراسة (الشريف، 2017)، و(عبيد، 2017)، و(المجاهد، 2017)، و(كلاع،2020)، و(الشرجبي، والمطري، 2020).
- **من حيث الحدود الموضوعية للبحث:** اتفق البحث الحالي مع جميع الدراسات السابقة من حيث الحدود الموضوعية للبحث "نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي".

4- نتائج البحث ومناقشتها.

- **نتيجة السؤال الأول: "ما تجارب الدول حول العالم في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟".**

وللإجابة على السؤال الأول؛ سيتم عرض نتائج البحث بدءاً بتجارب بعض الدول (المملكة المتحدة – فرنسا- هولندا- الولايات المتحدة الأمريكية)، ثم عرض تجربة اليمن في تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد، وصولاً للنموذج المقترح لتطوير نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.

1- تجارب الاعتماد الأكاديمي العالمية:

مُنذ إنشاء السوق الأوربية المشتركة في خمسينيات القرن الماضي أدركت دول السوق، وفي أعقاب حربين عالميتين في (20) سنة تقريبا أن النمو الاقتصادي الحديث يتطلب موارد بشرية مؤهلة بمعارف ومهارات متميزة بحيث تكون هذه الموارد قابلة للحركة والاستخدام، وجاء هذا الإدراك مشجعاً لاتخاذ خطوة مهمة على مستوى الاتحاد الأوربي تمثلت في إطلاق إعلان بولونيا سنة (1999) بهدف تسيير عملية مقاربة الشهادات، والاعتراف بالإجازات

الجامعية من خلال تعزيز التعاون الوثيق بين الوكالات المسؤولة عن ضمان الجودة في الدول الاعضاء، وبالتالي تقويم معايير ومنهجيات قابلة للمقارنة، ووقع على هذا الاتفاق 29 بلداً من الاتحاد الأوربي في 19 يونيو (1999) (السبوع وآخرون، 2011).

وفي العام (1990) كانت فرنسا، وهولندا، وبريطانيا الدول الوحيدة في أوروبا التي لديها وكالات للجودة، ومع التشجيع المستمر أصبح لكل الدول الأوربية وكالات للجودة (برنان وشاه، 2007)، كما شهد التعليم العالي في المملكة المتحدة في العقود الثلاثة الأخيرة العديد من السلبيات منها: انخفاض مستوى أداء الطلبة، وارتفاع نسبة الرسوب، وقدم بعض المباني وتلفها، وانخفاض في دافعية الطلبة والمعلمين، مما دفع بالكليات لمحاولة التحكم في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، لذلك حددت قوانين الاصلاح التعليمي مثل قانون التعليم الجامعي عام (1992) الذي أسهم في تنظيم وتحديد مسؤولية كل من مؤسسات التعليم العالي، والوكالات العامة، والخاصة نحو الجودة، وتم إنشاء مجلس جودة التعليم العالي (HEQC) وتحديد مسؤولياته، وإنشاء مجالس التمويل لتقييم الجودة (مجاهد، وبدير، 2006، 75)، وتعطي نموذجاً جيداً للفكر الأوربي رغم أنه جاء متأخراً عن الولايات المتحدة، حيث أُنشئت هيئة توكيد الجودة عام 1997م، وهي هيئة مستقلة، وغير حكومية تعمل كجمعية أهلية (Cizas, 1997)، كما أُدخل نظام الجودة رسمياً في التعليم العالي في المملكة المتحدة عام (1992)، وتمثل النظام في لجنة الجامعة، والممتحن الخارجي، والذي أهتم بتطوير المقررات، والموضوعات من خلال لجان على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، مع إشراك أعضاء من خارج الجامعة في عملية التطوير، وإجراء عمليات مراجعة دورية لها، كذلك كان يؤخذ في الاعتبار آراء الطلبة والخريجين حول فاعلية التعليم، وجدواه ومدى مناسبة المقررات، وكذلك آراء أصحاب الأعمال.

ويتم كذلك تقييم الإنتاجية البحثية من خلال النشر في الدوريات العلمية، ويتم ترقية عضو هيئة التدريس بناء على أدائه المتميز في التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع. أما نظام الممتحن الخارجي فكان يتم دعوة بعض الأساتذة المتميزين من جامعات أخرى لإبداء الرأي حول مناسبة المنهج، وطرق التقييم، ومستويات الأداء المتوقعة، وكان يتم تعيينهم أعضاء في مجالس الجامعة، وزيارتهم تتم بصفة منتظمة (البهواشي، والربيعي، 2005)، وعلى السياق نفسه، تأتي تجربة ضمان الجودة والاعتماد في الجامعات الأمريكية، حيث تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم ما بعد الثانوي المعروف اختصاراً باسم (COPA) ليكون هو المسئول عن وضع سياسات الاعتماد الجامعي وإجراءاته، وتعد هيئة غير حكومية تعمل من أجل تحسين دور هيئات الاعتماد الجامعي في تحقيق الجودة المطلوبة، وتتشكل من (19) عضواً يمثلون هيئات الاعتماد الجامعي، واتحادات الكليات والجامعات، ويقوم المجلس بمراجعة أعمال هيئات الاعتماد بصفة دورية وتحديد صلاحيتها، وتقويم أنشطتها (عبد الرؤوف، 2014).

وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي طبقت نظام الاعتماد في المؤسسات الجامعية وذلك في العام (1885) من خلال منظمة (New England)؛ وهي هيئة مستقلة عن الجامعات تتبعها منظمات ووكالات مماثلة في مناطق أخرى مما أكسب نظام الاعتماد الأكاديمي قوة وتأثيراً على نطاق واسع في الحياة التعليمية، وأصبحت قرارات الاعتماد الجامعي من أهم العوامل والحيثيات التي تستند إليها الإجراءات والقرارات الرسمية للدوائر الاتحادية المختصة بالتمويل، وأصبح التمويل الحكومي مُقتصراً على المؤسسات الجامعية المُعتمدة فقط، فضلاً عن أهمية الاعتماد في تقييم مؤهلات المرشحين للتعيين في الوظائف المختلفة، واكتسب أهميته- أيضاً- في إرشاد وتوجيه طلبة الكليات عند تحويلهم من مؤسسة لأخرى، حتى أن المعلمين يُشترط لاستمرار تراخيصهم أن يكونوا من مؤسسات معتمدة (مجاهد وبدير، 2006).

ويرى الخطيب والخطيب (2004) بأن منح اعتماد للمؤسسة التعليمية بأنه قد تم دراسة خصائصها ككل ووزن نواحي القوة، ونواحي الضعف فيها ووجد بأن:

- لديها أهداف تعليمية واضحة.
- لديها الموارد المادية، والبشرية، والمالية، الضرورية لإنجاز هذه الأهداف.
- مستمرة في الواقع في تحقيق هذه الأهداف.
- لديها أدلة كافية تدعم الاعتماد وبإمكاناتها المستمرة من تحقيق أهدافها على مدى فترة مستقبلية معقولة.

- **نتيجة السؤال الثاني: "ما واقع تجربة اليمن في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟"**

وللإجابة عن السؤال الثاني وتوضيح تجربة اليمن في تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي، فقد توصل الباحثون للآتي:

ظهر اهتمام كبير من الدولة بتطبيق الاعتماد في التعليم العالي ومؤسساته، وتم انشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، بقرار جمهوري رقم (210) للعام 2009، وحُددت أهدافه، ومهامه، ثم تبعه قرار رئيس مجلس الوزراء في مارس من العام (2010) بتسمية أعضاء المجلس؛ وفي العام نفسه، استكملت الوزارة إعداد نظام الاعتماد الأكاديمي ولوائحه ومعاييره ودليله التي صدر بها قرار جمهوري برقم (66)، وبناء عليه فقد تم وضع المعايير، والتي قسمت إلى أربعة مستويات' المستوى الأول (بداية) وهو المستوى الذي يهتم بالبنى الأساسية ويتعرض للبنية القانونية للمؤسسة، على أن تكون مصادر تمويلها مشروعة، ويكون لها أرض، ومبان خاصة بها، والمستوى الثاني هو مستوى (أساس) ويعمل على أن يكون للجامعة تجهيزات ومستوى خريج متميز في السوق، ليأتي المستوى الثالث وهو مستوى الاعتماد حيث يجب أن يكون للجامعة رؤية، ورسالة، وخطة استراتيجية، وقيادة فاعلة، وواعية، وخطط بحثية، وكوادر فاعلة تنمو باستمرار، أما المستوى الرابع فهو مستوى التميز المؤسسي.

وعلى الرغم من أن التجربة مازالت في بداياتها، فقد أثبتت الدراسات التي اهتمت بتقييمها ومنها دراسة (حمزة، 2012)، أن ثقافة الجودة غير منتشرة بالشكل المطلوب، "كون التمهيد للجودة والتهيئة للاعتماد ضرورة لتطبيق مفاهيم الجودة"، وهو مالا يتم إلا بنشر ثقافة الجودة وتهيئة البيئة التعليمية، وإكساب العاملين المهارات اللازمة للوفاء بمتطلبات الجودة، مما يؤكد أن تحقيق الجودة عن طريق الضغط الخارجي وبواسطة هيئات الاعتماد لم يُحقق أهدافه بشكل واضح، ولم يؤد إلى النتائج المطلوبة إلا في تحسين بعض العمليات الإدارية، أو اختصار زمن انجازها، أما تحقيق الجودة في العملية التعليمية ذاتها (تعليماً وتعلماً)

فهذا ما لم تؤكده دراسة علمية بشكل قاطع.

ويسير المجلس وفق الخطوات العالمية المتعارف عليها لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وهي: (الدراسة الذاتية، ولجان الفحص، أو التقويم الخارجي، والزيارات الميدانية، وصولاً للقرار النهائي)، وبدأت الأنشطة العملية للمجلس في عام (2005)، حيث تم تقييم مؤسسات التعليم العالي بمساعدة عدد من المختصين من الوطن العربي، ونتج عن ذلك وبحسب ما اشار اليه رئيس مجلس الاعتماد – في ذلك الوقت – الأستاذ الدكتور/ عبد اللطيف حيدر لصحيفة الثورة في عددها (17628) فبراير 2013م، أنه نتج عن هذه المراجعة إغلاق عدد من البرامج الأكاديمية، ومنها برامج الطب البشري، في كل الجامعات الخاصة باستثناء واحدة منها، كما تقرر إغلاق فروع معظم تلك الجامعات في المحافظات، وتم تقييم عدد من البرامج الأكاديمية شملت برنامج الحاسب الآلي في جامعة صنعاء، وعدن، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وبرنامج اللغة الانجليزية بجامعة صنعاء، وبرنامج الهندسة الكهربائية بجامعتي صنعاء وعدن، وساعدت تلك التقييمات على تحديد جوانب القوة، والجوانب التي بحاجة إلى تحسين.

وبحسب تقارير (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2017- 2018)، تقدمت (15) جامعة خاصة بطلب تقييم عدد (74) برنامج دراسات عليا خلال الفترة من 2017/7/25 وحتى 2018/7/1، وتم

تكليف لجان لتقييم تلك البرامج وبعد عملية التقييم، ومراجعة تقارير اللجان، وتم التوصية بإعادة فتح (39) برنامجاً، وتأجيل فتح (35) برنامجاً؛ إلى حين تقوم بمعالجة نقاط الضعف واستيعاب ملاحظات لجان التقييم.

وتقدمت خمس جامعات بطلب تظلم لاثني عشر برنامجا للدراسات العليا، وتم التوجيه للجنة التقييم بالنظر في التظلمات، والنزول للجامعات واعتماد البرامج في حال تم معالجة نقاط الضعف، واستيعاب الملاحظات، إلا أن لجان التقييم أوصت بفتح عدد ثلاثة برامج فقط وهي التي قامت بمعالجة نقاط الضعف، ومنع فتح تسعة برامج كونها لم تقم بمعالجة نقاط الضعف، ولم تستوعب الملاحظات.

وتقدمت جامعة حكومية بطلب لتقييم برنامج الدكتوراه فيها لعدد خمسة مساقات دراسية، وبعد الاطلاع على نتائج التقييم، أوصى المجلس بمعالجة نقاط الضعف، واستيعاب الملاحظات. وتقدمت تسع جامعات خاصة بطلب تقييم (27) برنامجاً للبكالوريوس، وبعد الاطلاع على نتائج لجان التقييم، تم التوصية بفتح عدد (17) برنامجا وإغلاق (10) برامج، وتقدمت جامعة بطلب تظلم لعدد (7) برامج أكاديمية، وتم التوجيه للجنة التقييم بالنظر في التظلمات، إلا أن لجان التقييم أوصت بعدم فتح أي برنامج منها كونها لم تقم بمعالجة نقاط الضعف ولم تستوعب الملاحظات، كما تقدمت جامعة حكومية بإحدى المحافظات بطلب تقييم برنامج الشريعة والقانون، وبعد الاطلاع على نتائج التقييم أوصى المجلس بمعالجة نقاط الضعف واستيعاب الملاحظات، وتم تكليف فريق لمتابعة تقييم البرامج التي تم التوصية بفتحها للتأكد من استيعاب ملاحظات لجان التقييم السابقة، وتقدمت جامعة أهلية بطلب تقييم (17) برنامجاً للتعليم المفتوح، وعملت جامعة (أب، عدن، صنعاء) على تقديم برنامج معلم المجال في العلوم والرياضيات للاعتماد، كما وتقدمت جامعتين أهليتين بطلب زيادة الطاقة الاستيعابية لعدد خمسة برامج أكاديمية، وتم اتخاذ القرار المتوافق مع تقارير لجان التقييم والمتابعة فيما يخص كل ما ذُكر آنفاً.

وعليه فإن اليمن- ممثلة بمجلس الاعتماد الأكاديمي – أخذت تشق طريقها نحو تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي للجامعات الحكومية والأهلية، من خلال تطبيق نظام اعتماد أكاديمي يرتكز على المنهج البنائي، القائم على ثلاثة مستويات للاعتماد(بداية، واساس، واعتماد)، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها عانت من جوانب قصور وخلل كبير حد من قدرة المجلس على تطبيق الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي، وبرامجه وأهم هذه المعوقات التي تشكل تهديداً لنجاح تطبيق الاعتماد الأكاديمي هي: عدم وجود تمويل لدى الجامعات لتوفير متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وغياب دعم وتحفيز البحث العلمي الأمر الذي أدى إلى ضعف انتاجية البحث العلمي، وتقليدية طرق التدريس وأساليبه نتيجة ضعف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وغياب ثقافة الجودة، وعدم تلبية المقررات الدراسية لمتغيرات العصر، واحتياجات المجتمع وسوق العمل، بينما أكدت الدراسات والتجارب الناجحة لبعض الدول على ضرورة توفر متطلبات ذات أهمية عالية لضمان حصول الجامعات على الاعتماد الأكاديمي، مثل البنية التحتية الملائمة لتلبية معايير الاعتماد، وإجراء عمليات تقييم متنوعة مستمرة لتحسين أداء الجامعات، منها تقييم أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة، وكذا نظام الممتحن الخارجي، وتنوع في مصادر التمويل، ودعم للبحث العلمي وتعميق ربطه بالتدريس وخدمة المجتمع، وبالاستفادة من كل ما سبق سواء كانت جوانب قصور ومعوقات، أو متطلبات واحتياجات ضرورية لتنفيذ إجراءات الاعتماد، تم صياغة كل ذلك في نموذج واحد يمثل نظام اعتماد أكاديمي يُتيح للمجلس والجامعات تطبيقه للحصول على الاعتماد الأكاديمي، وهو ما سيتم إبرازه كنتيجة لهذا البحث.

ومن خلال ما تم تحليله واستعراضه في الدراسات السابقة والإطار النظري يُمكن استخلاص مجموعة من الجوانب التي تؤثر في تحقيق ونجاح نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي والجدول الآتي يلخص ذلك:

جدول (1) الجوانب التي تؤثر في تحقيق ونجاح نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

مجالات المقارنة	التجارب العالمية	التجربة اليمنية
التمويل	توفر للتمويل وميزانية مستقلة لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي.	ضعف في التمويل الحكومي الذي تعتمد عليه الجامعات وضآلة مصادر التمويل الذاتي.
ثقافة الجودة والاعتماد	تعدد أساليب ووسائل نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي.	شبه غياب لثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي.
البنية التحتية	توفر المعامل والمختبرات وسعه في المباني وتلبيتها لكافة الاحتياجات المجتمعية.	نقص في الأجهزة والتقنيات وضعف كفاية المباني الجامعية وضعف تلبيتها للطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.
الأستاذ الجامعي	تنمية مهنية مستمرة وتعدد وتنوع لأساليب وطرائق التدريس المستخدمة، تقييم الإنتاجية البحثية من خلال النشر في الدوريات العلمية، ويتم ترقية عضو هيئة التدريس بناء على أدائه المتميز في التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع.	ضعف تأهيل أعضاء هيئة التدريس وتقليدية الأساليب والطرائق المستخدمة.
البرامج والمقررات	صياغتها وفق الاحتياجات ووفق أحدث التطورات العلمية.	جمود وتقادم في محتويات البرامج والمقررات وعدم تلبيتها لمتغيرات العصر، واحتياجات المجتمع، وسوق العمل.

- **نتيجة السؤال الثالث: "ما مكونات النظام المقترح لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية؟"**

وللإجابة على السؤال الثالث؛ وبيان مكونات نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المقترح؛ يُقدم الباحثون أنموذجاً للنظام المقترح تطبيقه في الجامعات اليمنية، وبما يرون بأنه يتناسب مع الواقع اليمني، وبالإفادة من التجارب العالمية، والتجربة اليمنية، وكما يوضحه الشكل الآتي:

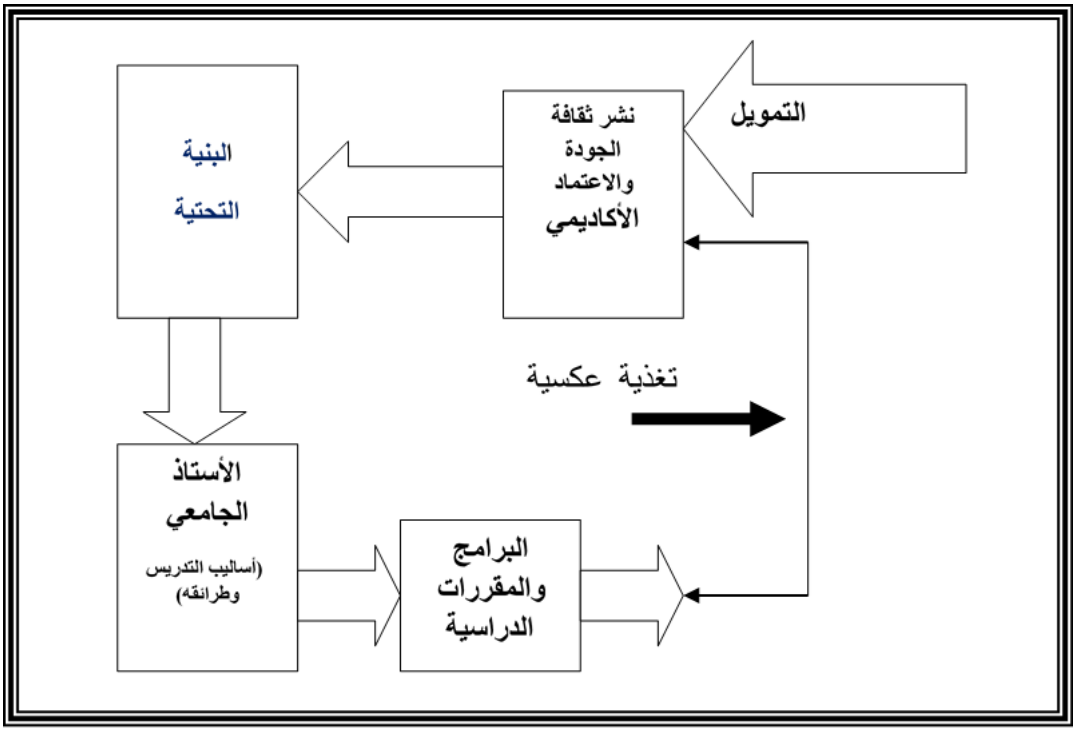

شكل (1) الأنموذج المقترح لنظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ومجالاته

أهداف الأنموذج المقترح:

يهدف الأنموذج المقترح إلى تحقيق الآتي:

- تحسين مستوى تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية من خلال تدعيم مدخلات النظام وتحسين عملياته وتوجيهها نحو تحقيق المخرجات الملبية لاحتياج المجتمع وسوق العمل.
- تهيئة الجامعات اليمنية لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، وتوفير متطلبات الاعتماد.
- الإفادة الفعالة وتحقيق الجودة المستمرة لتدعيم البرامج والخدمات، والأنشطة الخاصة بالجامعات وتحقيق رؤيتها ورسالتها على الوجه الأكمل.
- تفعيل التدريب والبرامج لإكساب القائمين على تنفيذ عمليات الجودة المهارات الأساسية التي تمكنهم من النجاح في تطبيقها.
- المراجعة والتقييم المستمر والذي يُحقق جودة للنظام التعليمي تصل به للاعتماد الأكاديمي.

مصادر الأنموذج المقترح:

بالاستناد إلى مصادر معينة، توصل الباحثون إلى مجموعة من المحددات التي تم الرجوع لها كمصدر لبناء الأنموذج المقترح وهي:

1. تجربة اليمن والتي رغم حداثتها مرت بمراحل ذات أهمية كبيرة وافرزت عددا من المعوقات والصعوبات والمشكلات التي عانت منها جميع الأطراف المعنية بالاعتماد الأكاديمي "الجامعات – مجلس الاعتماد الأكاديمي- وزارة التعليم العالي – المجتمع المحلي (طلبة، واولياء أمور، واصحاب مصالح").
2. التجارب العالمية الأشهر والأكثر نجاحاً كنماذج يُمكن الإفادة منها من خلال اقتباس ماهو قابل للتطبيق ومتلائم مع الواقع اليمني.

3. الدراسات السابقة والتي انتهجت الأسلوب العلمي لتحليل وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف المحلية والعربية والغربية.
4. الإطار النظري لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي والذي يوضح أهداف وخصائص ومراحل تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي.

منطلقات الأنموذج المقترح:

- العمل بروح الفريق الواحد وإتاحة الفرصة لمشاركة جميع منتسبي الجامعة للاشتراك في تحقيق وتنفيذ عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- الاستفادة من التجارب المختلفة المحلية والغربية.
- جعل عملية نشر ثقافة الجودة ضرورة وهدف رئيس لتهيئة وتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ كونها هي المحرك الأساسي لتنفيذ أي تغيير أو تطوير مؤسسي.
- تفعيل إجراءات الجودة ومعاييرها في جميع مكونات النظام التعليمي (مدخلات – عمليات – مخرجات).
- المراجعة المستمرة وتحسين كل ماله علاقة بتحقيق متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

5- المجالات المقترحة لنظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

أولاً- التمويل:

يُعد التمويل متطلباً أساسياً من متطلبات تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي، وحجر الزاوية في أي عملية من عمليات الجودة داخل المؤسسة التعليمية، فأغلب معوقات الاعتماد الأكاديمي هي ضُعف التمويل اللازم لتوفير متطلبات الاعتماد الأكاديمي، حيث يتطلب الامر توفير ميزانية خاصة للجامعة تسمح لها بتطبيق النظام، بداية من المدخلات ثم العمليات وصولاً للمخرجات ذات الجودة المطلوبة.

وساد الجدل لفترة طويلة بين المهتمين بتطبيق الجودة وصناع القرار أو الممولين، حول الارتباط بين الجودة والتكلفة المرتفعة، فكما يقال "الجودة مكلفة" باعتبار أن توفير مدخلات وعمليات ذات جودة يتطلب زيادة في النفقات الأمر الذي صرف اهتمام الأغلب عن تطبيقها في مؤسساتهم التعليمية.

ولتجاوز هذا المعوق، يجب أولاً زيادة مصادر التمويل والدخل للجامعات وتنويعها، عبر تحويلها إلى مؤسسات انتاجية تستفيد من مخرجاتها، ومن إمكاناتها المادية، والبشرية، ثم ثانياً التركيز على مبدأ المساءلة، والشفافية لتخفيف جوانب الهدر والفساد المالي الذي تتعرض له موارد الجامعات، مع ضمان نوع من الاستقلالية التي تتيح للجامعة توفير متطلبات الاعتماد الأكاديمي.

ثانياً- نشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي:

تُمثل الوسائل الحديثة وسيلة نموذجية لنشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتوفير إمكانية توجيه الوعي بصورة فردية، أو جماعية وبحسب المستويات، والمراكز العلمية للمنتسبين للجامعات، وتتميز هذه الوسائل بأنها سهلة، وسريعة، وتعمل على مدار الساعة، كما إنها توفر ميزة عرض وتبادل المعلومات بأشكال عدة (نصوص – صور – فيديو – عروض)، وتوفر إمكانية معرفة تأثير الرسالة على المستهدفين وقياسها، ومنها رد فعلهم عليها بسهولة وفي أي وقت عبر شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، وبرامج وتطبيقات الهاتف المحمول، من خلال ردود الأفعال في التفضيلات، والتعليقات من المستهدفين على كافة المنشورات المتعلقة بنشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد

الأكاديمي، ويُمكن إعداد تطبيقات اندرويد Android App خاصة بالجامعة واتاحتها على مواقع تحميل التطبيقات المختلفة ومنصاتها على أجهزة المحمول مثل: جوجل بلاي – متجر سامسونج – ابل ستور(الحريري، 2017)، ويُمكن استخدام عناوين البريد الإلكتروني (E–Mail) لتزويد المنتسبين للجامعات بوثائق، وأدبيات تتعلق بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومن وسائل نضر ثقافة الجودة كذلك تدريب الكوادر الجامعية على تطبيق إجراءات الاعتماد والتي أهمها التقييم الذاتي وهو أول مراحل وإجراءات الاعتماد الأكاديمي والذي يُعطي للجامعة إمكانية لتحديد موقعها واستعدادها للاستجابة لمعايير الاعتماد الأكاديمي.

ثالثاً- البنية التحتية (المبنى – الأثاث – التجهيزات):

وهو محور مهم، وضروري لتوفير متطلبات تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويضم مجموعة من الشروط فيما يتعلق بالمبنى أهمها: الاتساع، والتهوية، والإنارة الكافية والمناسبة، وتوفر الخدمات (دورات مياه – مصلى – ملاعب رياضية – استراحات)، وكذا توفير التجهيزات والأثاث اللازم لتفعيل التعليم وفق المنظومة الحديثة مثل: المكتبات الورقية والرقمية- معامل الحاسوب – توفير التكنولوجيا داخل القاعات الدراسية.

رابعاً- الأستاذ الجامعي (أساليب التدريس وطرائقه):

ترتبط مسؤولية النهوض بالتعليم العالي بالأستاذ الجامعي، حيث يقع على عاتقه تحديث، وتجديد أساليبه، وطرق تدريسه، والتنوع في الاستراتيجيات التي يستخدمها لإيصال محتوى المقرر الدراسي لطلبته، ومن أهمها استخدامه للتكنولوجيا وبصورة فعالة، واستخدام أساليب تعلم ذاتي قائمة على التفكير(التأملي- الإبداعي- حل المشكلات)، بما يضمن له الخروج من أسلوب التلقين الذي يُعد من أهم معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهو ما يقودنا ومباشرة للوظيفة الثانية بعد التدريس للأستاذ الجامعي، وهي وظيفة البحث العلمي، فنجاحه فيها يمكنه من تطوير وتحديث مستمر لأساليب وطرق تدريسه، وممارسة أدواره تجاه طلبته وكليته، وكذا مجتمعه الذي يعيش فيه ويسمح له بممارسة الوظيفة الثالثة له وهي خدمة المجتمع.

خامساً- البرامج والمقررات التعليمية:

لكي تتلاءم البرامج، والمقررات التعليمية مع نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لابد أن تستوعب مختلف التحديات العالمية، والثورة المعرفية، وأن تتماشى مع المتغيرات العالمية، وتتكيف مع الاحتياجات المجتمعية بنفس الدرجة، وينبثق عن ذلك جودة الكتاب الجامعي الذي يجب أن يتم إعداده وفق أحدث المواصفات ليكون مواكباً للتغييرات العالمية، معززاً للتعلم الذاتي، ومساهماً في رفع مستوى جودة الجامعة وصولاً بها للاعتماد الأكاديمي.

سادساً- البحث العلمي:

يُمثل البحث العلمي أحد أهم مرتكزات الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة الجامعات كونه يُعد معوقاً أمام تطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية_ بحسب ما أكدته جميع الدراسات والتقارير_ فيجب إعطاؤه الأولوية من حيث الدعم المالي، وتنظيم المؤتمرات بصفة دورية، ووضع خريطة بحثية محددة على مستوى كل تخصص، وتشجيع البحوث المشتركة مع مراكز الأبحاث العالمية، والاقليمية، ومما يشجع أعضاء هيئة التدريس هو تخفيف العبء التدريسي من أجل التفرغ للبحث العلمي، وتقديم الخدمات البحثية لتسهيل الحصول على المعلومة وكذا

تحليلها، ومن الممكن تقديم حوافز مالية للباحثين عبر التنسيق مع المراكز البحثية والشركات والمؤسسات الاستثمارية، ليصبح البحث العلمي مساهماً في خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتحسين عملياته ومخرجاته.

توصيات لتطبيق الأنموذج المقترح:

يعتمد نجاح تطبيق النظام المقترح على مجموعة من التوصيات والمرتكزات الأساسية هي:

1- توفير الإمكانات المادية، والبشرية، والمالية الملائمة لتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
2- إيجاد هياكل وأجهزة مستقلة عن وزارة التعليم العالي لإدارة نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وللقيام بأدوارها بشكل مستقل، وبشفافية.
3- التركيز على المخرجات وربطها بالاحتياجات المجتمعية، وسوق العمل.
4- تحديث المعايير بشكل دوري وبما يتلاءم مع التجارب العالمية، والتقدم في تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
5- إجراء بحوث في مجالات الاعتماد الأكاديمي المقترحة مما يساعد على تطويرها.
6- إجراء بحوث لصياغة استراتيجية وطنية للجودة والاعتماد الأكاديمي تتبنى النظام المقترح للاعتماد الأكاديمي.

أولاً – المراجع بالعربية:

- ابو زينة، فريد كامل؛ والإبراهيم، مروان؛ وقندلجي، عامر؛ وعدس، عبد الرحمن؛ وعليان، خليل (2007). مناهج البحث العلمي – طرق البحث النوعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الأردن.
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وخطة العمل للأعوام 2006 – 2011، الجمهورية اليمنية.
- أمين، عبد الجبار؛ والشرجبي، عبد الرحمن؛ والمطري، سميرة (2020). تجارب الاعتماد الأكاديمي دراسة مقارنة لدول أجنبية وعربية، مجلة جامعة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، 7 (36)، ص ص 218 – 237.
- باصرة، صالح علي (2009). تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء: الجمهورية اليمنية.
- بركات، زياد أمين سعيد (2017). استراتيجية مقترحة للاعتماد الأكاديمي بالجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، 10 (27)، ص ص 163 – 188.
- البهواشي، السيد عبد العزيز؛ والربيعي، سعيد بن حمد (2005). ضمان الجودة في التعليم العالي (مفهومها – مبادئها – تجارب عالمية)، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- بو حديد، ليلى (2020). دراسة استقرائية للتجارب العربية في تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعات، مجلة أفاق للعلوم، 5(1)، ص ص 350 – 361.
- جريدة الثورة، العدد (17628)، للعام (2013) جريدة يومية تصدرها وزارة الأعلام اليمنية، الجمهورية اليمنية.
- جون، بريننان؛ وتارلا، شاه (2007). إدارة الجودة في التعليم العالي – منظور دولي عن التقويم المؤسسي والتغيير، ترجمة دلال بنت منزل النصر، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- حديد، سمير بشر (2010). معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي وسبل قياسها، شبكة جامعة عمان للعلوم والتكنولوجيا، دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة المجتمع العلمي العراقي، المجلد 57، لسنة 2010م.

- الحريري، خالد حسين (2017). استخدام الوسائط الإلكترونية لنشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعات اليمنية، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، 11(3)، ص ص 565– 58.
- حسين، عبد الحميد سعيد؛ وبكار، سليمان (2019). درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 17(2)، ص ص 121 – 144.
- حمزة، أسوان عبد الله (2012). تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (10)، ص ص 43 – 60.
- حناشي، توفيق، وآخرون (2019). أهمية الاعتماد الأكاديمي في تحسين جودة التعليم العالي- تجارب بعض الدول، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، (3) يناير 2019م، ص ص 268 – 298.
- حيدر، عبد اللطيف حسين (2016). تجويد التعليم بين التنظير والواقع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- الخطيب، أحمد؛ والخطيب، رداح (2004). أدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية، دراسة أعُدت بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- خليل، نبيل سعيد (2011). إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- السبوع، محمد؛ وآخرون (2011). دليل ارشادي – تعزيز ثقافة الجودة وممارساتها في الجامعات العربية تعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، مشروع ALTAIR.
- الشرجبي، عبد الرحمن محمد؛ والمطري، سميرة صالح (2020). معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، مجلة جامعة الناصر، 1 (16)، ص ص39 – 68.
- الشرجبي، عبد الرحمن محمد؛ والمطري، سميرة صالح (2021). معوقات حصول الجامعات اليمنية على الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر خبراء الجودة والاعتماد، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، 13(4)، ص ص 19 – 54.
- الشريف، عبد القادر بن عيسى (2017). مدى ملاءمة نظام ضمان جودة التعليم العالي المعتمد في الجزائر لواقع مؤسساتها التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،10(32)، ص ص 3 – 26.
- عبد الرؤوف، صادق (2014). الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- عبيد، ماجدة خلف الله (2017). دور الاعتماد الأكاديمي في ضبط معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الجامعة للدراسات الإعلامية والاتصالية، (11)، ص ص 171- 191.
- عبيد، هالة فوزي محمد (2015). دور التخطيط الاستراتيجي في تهيئة مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي لتلبية متطلبات سوق العمل، المجلة السعودية للتعليم العالي، (14)،ص ص 67- 113.
- عبيدات، ذوقان؛ وابو السميد، سهيلة (2002). البحث العلمي (البحث النوعي والبحث الكمي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- العتل، أماني عيد فلاح (2018). تطوير نظم ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي بدولة الكويت في ضوء خبرة إنجلترا، مجلة التربية، 1 (175)، ص ص480- 519.

- عمر، زيزي حسن (2016). المعايير الأكاديمية القومية القياسية والبرامج الأكاديمية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث بعنوان "التعليم من اجل الحاضر والمستقبل" والمنعقد بتاريخ 17 – 18 من ابريل 2016م، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- العمر، عبد العزيز بن سعود (2007). لغة التربويين، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- كلاع، شريفة (2020). نحو تطوير متطلبات الاعتماد الأكاديمي كوسيلة لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، 3(9)،ص ص 161 – 179.
- المجاهد، أبراهيم محمد أسماعيل (2017). مستوى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وعلاقته بجودة الخدمة التعليمية في جامعة ذمار: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة ذمار، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة ذمار، اليمن.
- مجاهد، محمد عطوة؛ وبدير، المتولي إسماعيل (2006). الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، المنصورة: جمهورية مصر العربية.
- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، تقرير حول تقييم البرامج الأكاديمية (2017 – 2018م)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.
- معجم المعاني الجامع عربي- عربي (2021). تعريف ومعنى تطوير. https://www.almaany.com/ar/dict/ar- ar
- المعمري، فهد صالح مغربة (2017). تقييم الأداء الأكاديمي بكلية التربية والألسن عمران في الجمهورية اليمنية وفقاً لبعض متطلبات الجودة الشاملة، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (10)، العدد (27)، 2017، ص ص 33- 66.
- المليجي، رضا إبراهيم (2011). جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد (2012). الإصدار الأول، مايو 2012م، وحدة ضمان الجودة، مصر.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Ali, S.A.B., Ahmad, M.N., Zakaria, N.H., Arbab, A.M. and Badr, K.B.A. (2018). Assessing quality of academic programmes: comparing different sets of standards. Quality Assurance in Education, 26 (3), p318- 332.
- Bernhard, Andrea (2012). Quality assurance in an international higher education area. A Case study Approach. Tertiary Education and Management, 18(1), p153- 169.
- Carter, V. G. (1973). Dictionary of Education. New York; Mega, Hiu
- Cizas. A. E (1997). Quality assessment in smaller countries; problems and lithuanian approach. Higher Education Management Global, 9 (1), p 34- 48.
- Coffey, K.R. & Millsaps, E. M. (2004). Handbook to Guide Educational Institutions Through the Accreditation Process: The Abcs of Accreditation, New York: The Edwin Mellen Pess .
- Webometric (2021). Ranking Web of Universities. Retrieved August 30, 2021 from http://www.webometrics.info/en/search/Rankings/Yemen